

الجاذبية الإقليمية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

العارف خديجة

باحثة دكتوراه بمخبر البحث LAMEOR - جامعة وهران 2

khadidja-laref@outlook.fr

تراري مجاوي حسين

أستاذ محاضر ا عضو بمخبر البحث LAMEOR - جامعة وهران 2

h_trari@yahoo.fr

Dans l'optique de renforcer l'attractivité, l'analyse de l'environnement macro-économique et institutionnel sont traduits dans un contexte international concurrentiel. Cette préoccupation fait l'objet d'une présentation des concepts théoriques et d'une analyse de la réalité du processus d'attractivité territoriale des investissements étrangers en Algérie.

Mots-clés : attractivité territoriale, investissement direct étranger, compétitivité

مقدمة عامة

إن موضوع هذه الدراسة المتعلق بالجاذبية الإقليمية و توطین الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من بين المواضيع الحالية التي تكتسي أهمية بالغة على الصعيد العالمي. وفي ظل التحولات الناجمة عن العولمة، أصبح الإقليم يشكل اليوم محور استراتيجيات الجاذبية و فضاء للتنمية الاقتصادية، ذلك من خلال التفاعل بين الجهات الإقليمية لتحقيق المصالح الاقتصادية. و

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تفسير العوامل التي تشكل الجاذبية الإقليمية و مسألة اختيار توطین الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ذلك أن قرار التوطین يأخذ في الاعتبار بيئة أعمال البلد المضيف. و في إطار تعزيز الجاذبية، فإن تحليل بيئة الاقتصاد الكلي و المؤسساتي يتم ترجمتها في سياق دولي قادر على المنافسة. هذا ما سنتناوله من خلال عرض المفاهيم النظرية و تحليل واقع عملية جاذبية الإقليم الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر. الكلمات المفتاحية: الجاذبية الإقليمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé

L'objectif de cette étude est tenter une explication des facteurs de l'attractivité territoriale et de la question du choix de la localisation des investissements directs étrangers. Nous considérons que la décision de la localisation prend en compte le climat d'affaire du pays d'accueil.

- بيئة الأعمال بمعطياتها الحالية في الجزائر غير كافية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعد البنية التحتية و التعليم العالي من أهم العوامل التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي التجريبي و على الأدوات الكمية في تحليل أداء تنافسية الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2014 ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي 9 Eviews. و للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا تقسيم البحث إلى :

I- الإطار النظري للجاذبية الإقليمية و اختيار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر.

- 1- الجاذبية الإقليمية.
- 2- عوامل الجاذبية الإقليمية و اختيار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- التنافسية و علاقتها بالجاذبية الإقليمية.

II- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري

- 1- تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العالمية.
- 2- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- 3- دراسة قياسية في تقييم أداء تنافسية الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2000-2014.

على إثر ذلك، ازدادت المنافسة بين الجهات الفاعلة مما أدى إلى تبني السلطات المحلية و الإقليمية وسائل مختلفة لتحقيق الجاذبية. وتبقى هذه الأخيرة ضرورة اقتصادية و النقاش حولها يضع مسألة التنافسية على رأس سياسة جدول الأعمال (Newman et Thornley, 2005).

موضوع الدراسة

وفي هذا الصدد، تشير الأدبيات الاقتصادية أن مفهوم الجاذبية أصبح فكرة مهيمنة لجميع الأقاليم التي تسعى إلى التنمية الإقليمية. و من بين الأهداف الرئيسية لسياسة الجاذبية هو تنشيط الطلب، ذلك من خلال خلق مختلف الأنشطة لتشجيع تكتل الاستثمارات الأجنبية و إبراز مدى أهميتها في تفسير تحول الاقتصاد الدولي إلى الاقتصاد الصناعي.

و بناء على ذلك، يهدف البحث إلى تقييم بيئة أداء الأعمال في الجزائر من خلال تحليل مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تكمن أهمية البحث في تحديد دور عوامل الجاذبية في معرفة مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للظروف السائدة.

الإشكالية

و من هذا المنطلق، تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : ما مدى جاذبية الإقليم الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر؟ و كيف نقيم أداء تنافسية الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات البحث : تستند الدراسة على الفرضيات التالية :

4P، يحدد الجاذبية بأنها ظاهرة معقدة تطبق على الأقاليم وتأخذ بعين الاعتبار تفاعل ثلاثة عوامل :

- العولمة الصناعية بالتوازي مع العولمة المالية في مجال التبادل الدولي.
- استقطاب الاقتصاد.
- نمط تنظيم الشركات (ليس فقط الشركات الكبرى).

وحسب هذه الوجهة، يشير Porter إلى أهمية التكتل في الاقتصاد المعاصر. أي في استقطاب الاقتصاد VELTZ. ومن هذه التعاريف نجد أن مفهوم الجاذبية يحدد رؤية الاستثمار الدولي كسوق للعرض والطلب وتعد أشكال المنافسة. إذ أنه لا يمكن اعتبار الجاذبية الإقليمية مفهوما ثابتا ويجب أن ينظر إليها من منظور ديناميكي و الشكل التالي يوضح ذلك :

I- الإطار النظري للجاذبية

الإقليمية و اختيار توطین

الاستثمار الاجنبي المباشر

حظيت مسألة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام متزايد من قبل مختلف دول العالم. فاختيار توطین الشركات الدولية يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المحددة على مستوى بيئة الأعمال. كما أن انتقال عوامل الإنتاج يترجم حاليا في النظرية الاقتصادية. و بالنظر إلى المفاهيم الواسعة لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، سنتطرق في هذا المحور إلى دراسة المفاهيم المتعلقة بالجاذبية الإقليمية، اختيار توطین الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية.

1- الجاذبية الإقليمية

إن مفهوم الجاذبية هو موضوع له مناهج متعددة و يستخدم أكثر في النظريات الحديثة كنظرية التوطن، التي تعتبر أكثر قربا و قابلة للقياس إحصائيا و تسمح بتشخيص أداء الاقتصاد من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. و استنادا على هذا الأخير يعرف COEURE et RABAUD¹ الجاذبية بأنها " قدرة البلد على جذب عوامل الإنتاج و توطین الشركات. " كما يمكن طرح تعريف بسيط: بأن الجاذبية هي " قدرة الإقليم على توفير ظروف ملائمة تشجع المستثمرين على توطین مشاريعهم في إقليم معين على إقليم آخر".² أو "قدرة البلد على جذب يد عاملة مؤهلة و مهارات كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي".³ و حسب VELTZ.

Future ", 2-3 June 2005, Nagoya Congress Centre, Japan.

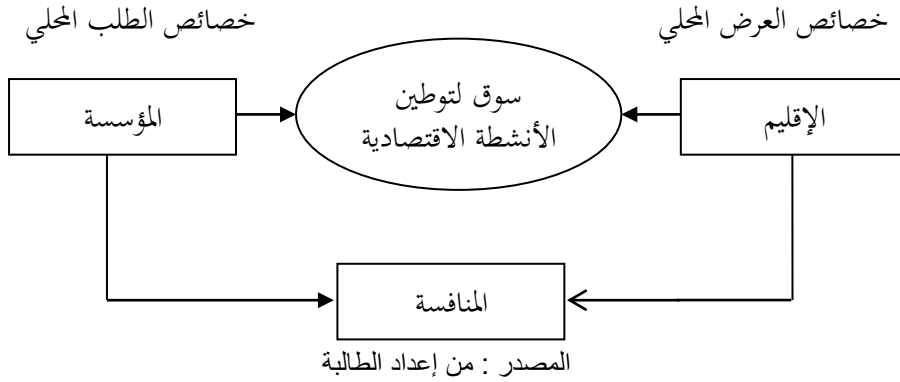
⁴ VELTZ. P., "Il faut penser l'attractivité dans une économie relationnelle", Locaux n°.61, dossier II/2004, Cité par Patrizia INGALLINA " L'attractivité des territoires "Séminaires, Février-Juillet 2007.

¹ COEURE B., RABAUD I., "Attractivité de la France": analyse, perception et mesure Economie et statistique, 2004, n° 363, 364, 365.

² HATEM. F., "Attractivité: de quoi parlons-nous ?", Pouvoirs Locaux n°.61 II/2004.

³ OCDE, International Symposium " Enhancing City Attractiveness for the

الشكل 01 : مفهوم الجاذبية في السياق الدولي



التنافسية الإقليمية يعني تقسيم ضمني للعمل بين الشركات المتعددة الجنسيات و الحكومات. الأولى، تسعى إلى تحقيق أكبر ربحية وتحديد موقع أنشطتها على أساس الخصائص الداخلية (التكاليف، ظروف الإنتاج وإمكانيات السوق).

و من جانب آخر، السلطات المحلية تحاول تطوير أقاليمها من أجل جذب المستثمرين الأجانب. و بالتالي، فإن قرار اختيار توطين الاستثمارات الأجنبية يتوقف على الجمع بين مزايا الشركات و البلد المضيف (BLONIGEN, 2005). وفي هذا الإطار، تبنى الجاذبية الإقليمية على مجموعة من العوامل يحددها MICHALET كالآتي

العوامل الأساسية : تشمل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حجم السوق، الحوافز الضريبية، حالة البنية التحتية والمؤسسات، ومدى توافر العمالة الماهرة.

العوامل اللازمة : كوجود نسيج من الشركات المحلية الفاعلة، وجود بيئة مواتية للابتكار، سياسة الخصخصة وتحرير السوق، الاعتبارات الجغرافية والثقافية و خلق منظمات ترويجية، الانضمام إلى منطقة التكامل الإقليمي.

يتضح من الشكل، أن الصراع القائم بين عرض الأقاليم و طلب الشركات ينتج عنه المنافسة الإقليمية لتوطين المشاريع. هذه المنافسة تتخذ عدد كبير من المعايير المتعلقة بالجودة والتكلفة، الموارد المحلية وتكيفها مع الاحتياجات المحددة التي تميز كل مشروع. القرب من السوق، نوعية بيئة الأعمال والمخاطر المرتبطة بمختلف الأقاليم.

وأخيراً، فإن المستثمر يختار التوطين الذي يضمن له أفضل مزيج من حيث التكلفة-الخطر-المزايا. هذا بالنظر إلى الأهداف التي تسعى إليها الشركة و هناك سيتم قياس الأداء الإقليمي من خلال نسبة المشاريع المنجزة فعلا من طرف الإقليم بالنسبة إلى التدفق الإجمالي للمشاريع.

إن تقديم هذه العناصر في إطار الجاذبية الإقليمية و التنافسية يتضمن العديد من المفاهيم النظرية المتداخلة بما في ذلك : الطبيعة النسبية لمفهوم الجاذبية، العوامل التي تشكلها و اختيار توطين الاستثمارات التي ستكون محل الدراسة.

2. عوامل الجاذبية الإقليمية و اختيار توطين

الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2- عوامل الجاذبية الإقليمية

يعتبر مفهوم الجاذبية محور أساسي في تحليل توطين الاستثمارات. كما أن البحث عن زيادة

خلق فرص العمل و أيضا حصتها في السوق. و هذا حسب (Muccheili,2002).⁶ و بالاستناد على الدراسات التجريبية لبيئة الأعمال وسير عمل المؤسسات، يشير تقرير البنك العالمي أنه بالرغم من الجهود التي قدمتها السلطات المحلية في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. إلا أن قطاع الأعمال في الجزائر لازال بعيدا عن تحقيق الجاذبية ومستوى التنمية المحلية. حيث يركز تقرير بيئة الأعمال 2014 على الإطار التنظيمي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 189 بلد. الذي يصنف الجزائر في المرتبة 154 في ترتيب الدول مقارنة بتونس المرتبة 60 و المغرب في المرتبة 71 و يرد ذلك إلى مجموعة من العوامل المؤسساتية المبينة حسب الجدول التالي:

و في هذا السياق، نجد أن الجاذبية الإقليمية تركز على مجموعة من العوامل الاقتصادية و المؤسساتية كمحددات هامة في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- التنافسية وعلاقتها بالجاذبية الإقليمية

إن تعزيز جاذبية و تنافسية الأقاليم تقود السلطات المحلية للبلد المضيف إلى القيام بمجموعة من العمليات لتحسين إطار الاقتصاد الكلي والمؤسساتي العام، من خلال خلق إطار تنظيمي ملائم لعمل الشركات الأجنبية بما في ذلك تحسين البنية التحتية، التكنولوجيا و تنمية القدرات البشرية.

و في هذا الإطار، تعرف التنافسية حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD، بأنها " قدرة الشركات، الصناعات، المناطق و الدول أو المجموعات التي تتجاوز الحدود الوطنية على توليد الدخل بطريقة دائمة و مستوى عال نسبيا من فرص العمل، بينما تبقى معرضة للمنافسة الدولية ". كما أن التنافسية تعتبر مؤشر هام في قياس جاذبية البلد و قدرته على النمو. و في تقرير، Jacquemin و Pench،⁵ يؤكدون على أن مسألة التنافسية هي مسألة متعلقة بالوسائل حيث أن: "مفهوم التنافسية ليست غاية في حد ذاتها، ولا هدف. و إنما هي وسيلة فعالة لرفع مستوى المعيشة وتحسين رفاهية المجتمع". كما أن أهمية مفهوم تنافسية الأمم يثبت في مجال السياسة الاقتصادية. و التي تعبر عن رفاهية المجتمع، و التي يمكن قياسها من خلال الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد (PNB) ومستوى

⁵Jacquemin A, et Pench L.R, "Europe Competing in the Global Economy: Reports of the Competitiveness Advisory Group, American International Distribution Corporation, Williston. Version française : Pour une compétitivité européenne : Rapports du Groupe Consultatif sur la Compétitivité, Bruxelles, De Boeck, 1997.

⁶ Ibid.

الجدول 02 : مؤشرات إنشاء مؤسسة

الدول	سهولة أداء الأعمال	إنشاء مؤسسة	منح التراخيص	نقل الملكية	الحصول على القروض	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تنظيم الإفلاس
الجزائر	154	141	127	157	171	132	176	131	120	97
تونس	60	100	85	71	116	78	82	50	78	54
المغرب	71	54	54	115	115	122	66	31	81	113

المصدر: تقرير البنك العالمي (بيئة الأعمال، 2014).

II- واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري

1- تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العالمية

يعتبر تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي "دافوس" مؤشرا فاعلا لقياس قدرة تنافسية الدول و أداة لتشخيص بيئة الأعمال على المستوى الكلي والجزئي. و الجدول التالي يبين المراتب التي حققتها الجزائر في الفترة 2013-2007

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات هيكلية على مستوى بيئة الاقتصاد الكلي و المؤسساتي، مما انعكس ذلك على مستوى التنافسية وجاذبية الاستثمارات الأجنبية و هذا ما سيوضح في المحور التالي.

الجدول 03 : تطور مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية الفترة 2013-2007

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب	81/131	99/134	83/133	86/139	87/142	110/144	100/148

المصدر: <http://ar.knoema.com/atlas>

و نلاحظ من خلال الجدول، أن مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية عرفت تدهورا ملحوظا في مجال القدرات التنافسية في الفترة 2013-2007. حيث استند منتدى دافوس في ترتيبه إلى عدة مؤشرات فرعية تقيس أداء اقتصاد البلد والتي يمكن عرضها في الجدول التالي :

الجدول 04 : تصنيف الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية لفترة 2007-2013

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحاور الرئيسية	الرتبة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	النقطة
مؤشر المؤسسات	102	115	3.4	98	3.2	127
مؤشر البنية التحتية	84	99	3	87	2.9	93
مؤشر الاقتصاد الكلي	5	2	6.1	57	6.4	19
مؤشر الصحة و التعليم	76	77	5.3	77	5.3	82
مؤشر التعليم العالي و التدريب	102	102	3.3	98	3.3	101
مؤشر كفاءة سوق العمل	132	127	3.3	123	3.5	137
مؤشر تطور السوق المالية	132	132	2.9	135	2.8	137
مؤشر حجم السوق	51	51	4.2	50	4.3	47
مؤشر الابتكار	113	114	2.7	107	2.6	107

المصدر: تقرير التنافسية العالمية، 2008-2013 www.albankaldawli.org

و التي تعود بالدرجة الأولى إلى التراجع في المؤشرات الفرعية مثل زيادة معدل التضخم و العجز في الموازنة و سعر صرف، مما يدل على تراجع طفيف من المرتبة 19 خلال 2011-2012 إلى المرتبة 23 خلال عام 2012-2013.

2-مؤشر تطور السوق المالية :

عرف هذا المؤشر تدهورا كبيرا منذ اعتماده في تصنيف تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال فترة

من خلال تحليل معطيات الجدول، نلاحظ أن أغلب مؤشرات التنافسية عرفت تراجعا خلال الفترة 2008-2013 من أهمها ما يلي :

1-مؤشر الاقتصاد الكلي : يعتبر مؤشر

الاقتصاد الكلي المؤشر الوحيد الذي حققت فيه الجزائر أداء مقبول مقارنة بالمؤشرات الأخرى، حيث احتلت المرتبة الثانية عالميا بمجموع نقاط 6.7 من 7 نقاط ثم تراجعت سنة 2010-2011 لتصل إلى المرتبة 57. وهي نتيجة متدنية جدا

الدراسة، حيث كانت في المرتبة 132 خلال (2008-2010)

ثم سجلت أسوأ تصنيف باحتلالها المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير

و ذلك بتراجعها ب 5 مراتب عن ترتيب العام (2011-2012) نظرا لغياب سوق مالي فعال. إضافة إلى ذلك ضعف تمويل البنوك للنشاطات الاستثمارية الخاصة نتيجة ضعف القروض الموجهة إلى القطاع الخاص. إذ سجل هذا القطاع نتائج متدنية و احتلت الجزائر المرتبة 33 لتحل المرتبة 128 خلال 2012-2013.

3- مؤشر فعالية سوق العمل : إن الاهتمام بفعالية أسواق العمل يتطلب مراجعة الإطار المؤسسي للاقتصاد الجزائري كشرط ضروري لوضع البلاد في طريق التنمية المستدامة. و في هذا السياق، تصنف الجزائر في المرتبة 144 في عام 2012 مقارنة بالسنة الماضية أين احتلت المرتبة 137 أي تراجع ب 8 مراكز. و ذلك بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية وتعدد الإجراءات لإطلاق المشاريع.

4- مؤشر البنية التحتية : سجلت تنافسية الاقتصاد الجزائري في هذا المؤشر تراجعاً بالرغم من الانجازات التي قامت بها الجزائر من أجل تطوير البنية التحتية إلا أنها حسب تقرير التنافسية العالمي احتلت المرتبة 84 عام 2008-2009. أما في عام 2012-2013 كانت في المرتبة 100 بتسجيلها تراجعاً طفيفاً مقارنة بعام 2011-2012. و يرد ذلك أساساً إلى رداءة جودة البنية التحتية للموانئ التي احتلت فيها الجزائر المرتبة 131 في حين كانت في المرتبة 122 عام 2011-2012، بالإضافة إلى نوعية الطرقات و جودة الاتصالات.

5- مؤشر التعليم العالي و التدريب : سجلت

الجزائر مراتب تراوحت ما بين 102 و 108 خلال الفترة 2008-2013 بمجموع نقاط 3.6 من 7، أي شهدت تراجع في كل السنوات في هذا المؤشر منها جودة التعليم والذي تراجعت فيه ب 8 مراتب لتحل المرتبة 131. و بالرغم من كل الإصلاحات المطبقة في هذا القطاع إلا أن الجزائر لا تملك أي ميزة تنافسية في مؤشر التعليم العالي و التدريب.

و في هذا الإطار من التحليل، نجد أن تنافسية الاقتصاد الجزائري لازالت بعيدة عن تحقيق مستوى الجاذبية و هذا ما يدل على وجود مجموعة من العقبات التي تعيق الاقتصاد الجزائري و تنافسيته، منها التمويل البنكي للاقتصاد و البيروقراطية، عدم نجاعة البنى التحتية و نقص في تكوين اليد العاملة.

2- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

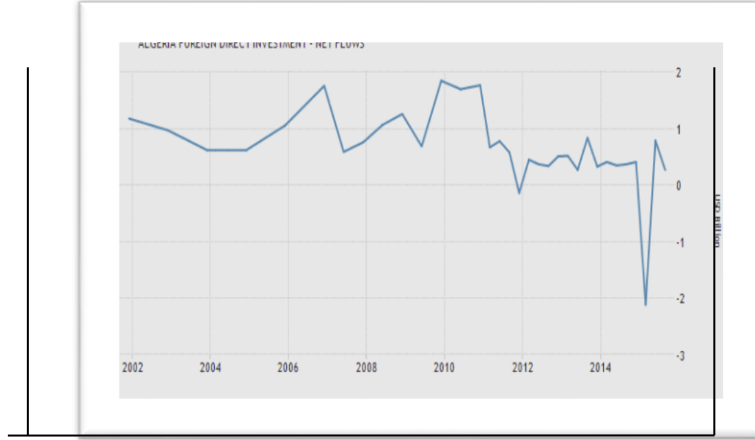
إن التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى محدودة بالرغم من الجهود المبذولة في تحسين مناخ الاستثمار. ذلك ما أكدته المؤشرات العالمية للتنافسية في تقريرها لتحليل بيئة الأعمال على المستوى الكلي و المؤسسي كمقياس لأداء جاذبية الدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.2 أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر

إن انفتاح الاقتصاد التجاري للجزائر و جهودها المكرسة في تهيئة مناخها الاستثماري، جعل من بيئة الأعمال أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ورفع التحدي عن تبعية لاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات من خلال توطن الشركات الأجنبية في المجالات الأخرى و التي تملك الجزائر فيها مزايا نسبية، مما قد يساهم في تنويع الصادرات.

الشكل 02 : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2014



المصدر: www.tradingeconomics.com/Bank of Algeria

مستوى 2.593 مليار دولار عام 2009 لتكون أحسن سنة سجلت بها الجزائر أكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية يومنا هذا. و خلال الفترة 2005 -2009، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا هاما، و يفسر ذلك بالجهود التي بذلتها الجزائر من خلال البرنامج الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي التي ركزت فيه سياسة الاستثمارات على تطوير و عصنة البنية التحتية للاقتصاد الجزائري، مما يعتبر عاملا محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. و في المقابل، فإن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تراجعا محسوسا خلال 2012-2014 و ذلك ناتج عن عدة عوامل منها انخفاض أسعار البترول في البلاد.

يمثل الشكل (02) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 2000-2014، حيث تميزت هذه الفترة بعودة الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خاصة في قطاع المحروقات و أيضا في القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة والأشغال العمومية. و هذا التدفق كان نتيجة لإصدار حزمة من القوانين منها قانون تطوير الاستثمار عام 2001 لما يحويه من مزايا و ضمانات، قانون 2006 فيما يخص امتيازات منح العقار. و ابتداء من سنة 2005 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا معتبرا حيث بلغت 1.081 مليار دولار، ثم قفزت إلى 1.795 مليار دولار عام 2006 و ذلك بنسبة تطور 66% و واصلت هذه التدفقات ارتفاعها لاسيما في عام 2008 أين بلغت

الجدول 05 : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2014	2013	2012	الاستثمار الأجنبي المباشر
1.488	2.661	3.052	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون.دولار)
26.786	25.298	23.607	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون.دولار)
13	16	18	عدد الاستثمارات
2.1	3.7	4.7	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (%) من تكوين رأس المال الثابت
12.5	12.1	11.4	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (%) الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : الأكتند، 2015

إعادة استثمار الأرباح، وغيرها من رأس المال الطويل الأجل ورأس المال على المدى القصير كما هو مبين في ميزان المدفوعات⁷.
المتغيرات التفسيرية :

رأس المال البشري :

رأس المال البشري هو مجموعة من المهارات والمواهب والخبرات والمعارف المتراكمة من قبل الفرد والتي تحدد جزئيا قدراته على العمل أو الإنتاج⁸.

و لتقييم هذا المتغير وجعله قابل للقياس الكمي، هناك العديد من المؤشرات المستعملة في مختلف الدراسات التجريبية. وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي. الذي يشير إلى مجموع المسجلين في التعليم العالي، بغض النظر عن العمر، كنسبة مئوية من مجموع السكان من المرجح أن تكون في التعليم العالي خمس سنوات بعد خروجها من المدرسة الثانوية.

. دراسة قياسية لتحليل أداء تنافسية الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2014

إن تقييم أداء تنافسية الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يقودنا إلى تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وبعض المتغيرات الاقتصادية التي تعكس مستوى التنافسية الصادرة عن مؤشر التنافسية العالمية و التي يمكن حصرها في رأس المال البشري و البنية التحتية.

1.3 متغيرات الدراسة

المتغير التابع :

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (FDI)

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفقات الاستثمار الواردة بهدف الحصول على مصلحة دائمة في اقتصاد غير البلد الأم ذلك بامتلاك 10% أو أكثر من أسهم الشركة مع حقوق التصويت. و هي مجموع رأس المال الخاص،

⁷ www.banquemonddiale.org

⁸ www.wikipedia.org

البنية التحتية للبلد المضيف:

إن البنية التحتية للبلد المضيف و الخدمات التي ترافقها يمكن أن تشكل بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن توطين الشركات الأجنبية يأخذ في الاعتبار تكلفة الإجراءات الإدارية، أيضا الانقطاع المزمع للماء والكهرباء مما يجعل الإنتاجية معرضة لسوء إدارة البلد المضيف، من حيث جودة خدمات البنية التحتية. و حسب Bouklia-Hassane et Zatlat Nadjet (2001), Van Huffel (2001), Wheeler et Mody (1992), Morisset (2000) يشير إلى أن جودة البنية التحتية، خاصة في قطاع النقل والاتصالات، تمثل محددات هامة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذه الدراسة تم استخدام عدد خطوط الهواتف المستعملة من طرف 100 شخص. باعتبار أن الهاتف يمثل أول وسيلة اتصال يعتمد عليها المستثمر الأجنبي لإنجاز مشروع استثماري في البلد النامي⁹.

في هذا الإطار، اعتمدت الدراسة القياسية على معطيات البنك العالمي (مؤشرات التنمية العالمية) بالإشارة إلى وحدة القياس المستعملة هي الدولار الأمريكي الجاري خلال الفترة 2000-2014.

2.3 طريقة التقدير

لدراسة علاقة التكامل المشترك angle granger بين السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة نأخذ في الاعتبار استقرارية السلاسل الزمنية و ذلك عن طريق عدة اختبارات و وفق ثلاث نماذج للقياس وتعتبر هذه النماذج مهمة في

دراسة نوع السلسلة الزمنية حيث يمكن اختصار هذه النماذج وفق المعادلات التالية :

$$y_t = b_1x_{1t} + \dots + b_nx_{nt} + e_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$y_t = b_0 + b_1x_{1t} + \dots + b_nx_{nt} + e_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$y_t = b_0 + b_1x_{1t} + \dots + b_nx_{nt} + bt + e_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

- في هذا النموذج نقوم أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند 5%، حيث نجد من خلال دراسة المعطيات الإحصائية أن السلاسل الزمنية مستقرة في مستواها الأول و هناك احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أي علاقة ENGAGE GARNGER ذو الخطوتين أي دراسة النموذج في المدى الطويل وال المدى القصير.

1- الخطوة الأولى : تم من خلالها تقدير

العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة

المربعات الصغرى العادية MCO و حساب

البواقي:

$$y_t = \hat{B}_0 + \hat{B}_{x1t} \dots \dots \dots + \hat{B}_{kxkt} + e_t$$

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_{x1t} \dots \dots \dots - \hat{B}_{kxkt}$$

ومن خلال استخدام برنامج 9 views نستخلص النتائج تقدير المتغيرات محل الدراسة IDE /INFR /CAP

⁹ Wilhems, Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies , African Economic Policy Discussion Paper N°9, United States Agency for International Development, Office of Sustainable Development, Washington DC, 1998, p.36

Dependent Variable: IDE

Method: Least Squares

Date: 03/18/16 Time: 17:58

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.72E+09	1.17E+09	-1.479526	0.0000
INFR	4.17E+08	1.63E+08	2.553354	0.0253
CAP	10274948	15235336	0.674416	0.0301

$$R^2 = 0.50 \approx 50\%$$

الخطوة الثانية : نقوم باستخراج سلسلة البواقي والتي تمثل العلاقة التوازنية بين المتغيرات محل الدراسة حيث نقوم بدراسة استقرارية البواقي. إذا كانت بها جذر الوحدة فهي غير مستقرة وبالتالي يوجد علاقة تكامل مشترك والعكس فنقول عنها مستقرة في مستواها وبالتالي فهي ساكنة $I(0)$ أي وجود علاقة تكامل مشترك

وعليه نقوم بدراسة نموذج تصحيح الخطأ

ECM وفق العلاقة التالية :

$$\Delta y_t = c + \hat{B}_{1t} \Delta x_t + \dots + \hat{B}_k \Delta x_{kt} + e_t / ecm$$

e_t سلسلة البواقي بدرجة تأخير -1 وهو نموذج

تصحيح الخطأ

- يجب ان يكون e_t سالب ومعنوي أي الانحراف المعياري سالب ومعنوي عند 5%

ومنه يمكن استخراج المعادلة التالية وفق علاقة انجل رانجر

$$DIDE = 103473203.54 - 102750442.107 * DINFR +$$

أي متغيرات الأخرى تفسر 50% من الاستثمار الأجنبي المباشر

$F = 4524575$ صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية

ومنه نستخرج معادلة الانحدار الخطي في المدى الطويل:

$$IDE = C(1) + C(2) * INFR + C(3) * CAP$$

$$IDE = -1724891140.58 + 0.417307621.763 * INFR + 0.10274948.1377 * CAP$$

و من خلال المعادلة التالية نجد أن هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الأخرى محل الدراسة أي كلما ازدادت جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تزداد عدد الخطوط الهاتفية المستهلكة ب 0.41 و تزداد جودة التعليم العالي ب 0.10 و العكس صحيح.

المؤسساتية بالدرجة الأولى والتي تتضمن : دور رأس المال البشري من حيث تحسين جودة التعليم العالي في تكثيف التعاون الإنتاجي وتبادل الخبرات وتعزيز الابتكار والبحث العلمي كمحدد هام في جاذبية و توطين الاستثمار الأجنبي المباشر، و فعالية النظام البنكي الذي لا زال يشكل في الجزائر عائقا أساسيا في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. و بناءا على ما تقدم من تحليل المعطيات و النتائج المحصل عليها في هذا البحث، يمكن تقديم الاقتراحات التالية بغية تحسين نوعية المؤسسات قصد تقليص تكاليف المعاملات وتعزيز التنافسية و جاذبية الاستثمارات الأجنبية :

تهيئة البنى التحتية لتحسين ظروف استقبال المستثمرين. اصلاح القطاع المصرفي و تحسين خدماته و أيضا النهوض بالسوق المالية.المراجعة المستمرة للإطار المؤسسي للاقتصاد الجزائري كالاهتمام بفعالية أكثر بسوق العمل مع تخصيص موارد محلية بشرية كفئة.

-DCAP *7671323.78681

(-1)*E 0.615183420366

من خلال هذه المعادلة، نلاحظ انه هناك علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و ide بين عدد الخطوط الهواتف المستهلكة Infr في المدى القصير.

الخاتمة

إن تطرق الدراسة إلى مسألة الجاذبية الإقليمية و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تم مناقشته من خلال تحليل مؤشرات التنافسية العالمية على مستوى بيئة الأعمال لتأكيد أداء و تنافسية الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك تحسن على العموم في بيئة الأعمال فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي. لازالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيفة بالرغم من الجهود المكثفة في تحسين بيئة الأعمال. و يرجع ذلك إلى عوامل الجذب حسب ما أشار إليه تقرير التنافسية العالمية؛ الذي تم التأكيد فيه على البيئة المراجع :

ABDELLATIF N., La localisation de l'attractivité territoriale des investissements directs étrangers : essai de modélisation économétrique, Thèse de Doctorat, université Ibn Zohr, Agadir, Maroc, 2010.

BAUELLE. G., GUY. C., MERENNE-SCHOUMAKER B., Le développement territorial en Europe. Concepts, enjeux et débats, coll. Didact. Géographie, éd. Presses universitaires de Rennes, 2011.

CŒURE B., RABAUD I., "Attractivité de la France": analyse, perception et mesure Economie et statistique, 2004, n° 363, 364, 365

GREFFE. X., Le développement local, éd. de l'Aube, coll. Bibliothèque territoires, 2002.

HATEM F., Investissement international et politiques d'attractivité, Economica, Paris, 2004.

HATEM. F., "Attractivité: de quoi parlons-nous ?", Pouvoirs Locaux n°.61 II/2004.